

19 أكتوبر 2016

من وزيرة المالية
إلى

2863

الموضوع : حول النظام الجبائي للقيمة الزائدة المتأتية من التقيوت في عقار ملحق
بموازنة في إطار عملية انتزاع من أجل المصلحة العمومية
المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 29 سبتمبر 2016

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة النظام الجبائي
للقيمة الزائدة العقارية المطبق على عملية تقيوت في عقار ملحق بموازنة من قبل
باعث عقاري (شخص طبيعي أو شخص معنوي) في إطار عملية انتزاع من أجل
المصلحة العمومية.

جوابا يشرفني، إعلامكم أن الفصل 27 من مجلة الضريبة على دخل
الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات المتعلق بالقيمة الزائدة العقارية
يطبق فقط على العقارات غير الملحقة بموازنة وتبقى القيمة الزائدة المتأتية من
التقيوت في العقارات الملحقة بموازنة بصرف النظر إن كان مالكها شخصا طبيعيا
أو شخصا معنويا، خاضعة لأحكام الفصل 11 من نفس المجلة.

وعلى هذا الأساس، وطبقا لأحكام الفقرة I من الفصل 11 المذكور أعلاه
يضبط الربح الصافي باعتبار نتائج كلّ العمليات مهما كان نوعها التي تقوم بها
المؤسسة بما في ذلك خاصة التقيوت في عنصر ما من عناصر الأصول.

بالتالي وفي الحالة الخاصة بالقيمة الزائدة التي يحققها الباعث العقاري
موضوع مكتوبكم المتأتية من التقيوت في العقار الملحق بموازنة في إطار عملية
انتزاع من أجل المصلحة العمومية، فهي تعتبر مداخل استثنائية تؤخذ بعين
الاعتبار لضبط النتيجة الصافية الخاضعة للضريبة لسنة الانتزاع طبقا للتشريع
الجبائي الجاري به العمل.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها
الإمضاء: سهام بوعزيزي